Social Reform Project at the thought of concealed Imam Musa al-Sadr

مشروع الإصلاح الاجتماعي في فكر الإمام المُغيَّب السيد موسى الصدر

م . د : باسم احمد هاشم الغانمي
جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم التأريخ – تاريخ الوطن العربي المعاصر

المستخلص

تعد شخصية الإمام موسى الصدر واحدة من الشخصيات الدينية الإصلاحية التي احتف بها عالمنا العربي الإسلامي ، فكانت لتنظيراته أصداء واسعة لا على مستوى النظري فحسب ، وإنما على المستوى العملي أيضا ، ولم تكن مختصة بطائفة أو منطقة أو دولة معينة دون سواها ، بل كانت عامة وشاملة لكل زمان ومكان ، حتى تلقفها مفكري ومنظري الديانات الأخرى بالتحليل والدراسة والتطبيق ، جاء الجهد الإصلاحي الاجتماعي هذا في فترة اعترت الأمة العربية موجة غربية حاولت تنحيتها عن مسارها الفكري والديني المرسوم ، فترة نمت فيها مجموعة من التيارات المناوئة لما اعتاشت عليه المجتمعات العربية من قواعد رسمها بوضوح الدين الإسلامي للمجتمع النموذجي في ظله ، وهنا كان لابد للمجتمعات العربية أن تتنبه بقوة لذلك الخطر ، والتصدي له من خلال مجموعة من الإصلاحيين الذين تنوعوا بين الإصلاح الثقافي الفكري والديني والعقائدي ، ومنهم السيد موسى الصدر في لبنان ، والذي خرج بمشروع إصلاحي استطاع من خلاله تثبيت القواعد الأساسية المرسومة لخطى المجتمعات العربية ذات التنوع الديني والاثني ، فكانت انطلاقته من لبنان برسالة لم يحضرها على البلد الصغير هذا ، بل جعلها رسالة **"شاملة"** يمكن أن تضع معالجاتها الواضحة لكل المجتمعات المتنوعة وتقف بوجه المحاولات التي تمزق الصف الإسلامي الاجتماعي.

Abstract

The character of Imam Moussa al-Sadr and one of the reformist religious figures who Ahtv our world the Arab-Muslim, was to Tnzirath echoes and wide not only on a theoretical level, but on a practical level, too, was not a competent range or a particular region or state without the other, but was a general and comprehensive for each anytime, anywhere, even seized in thinkers and theorists of other religions analysis, study and application, came reform effort Social this in the minor glitches Arab nation Western wave tried brushed off track intellectual and religious decree, a period in which grew a group of anti what Aatacht the Arab societies of the rules drawn clearly religious currents Muslim community model in his shadow, and here it was necessary to Arab societies watch out strongly to that risk, and addressed through a group of reformers who Tnoawa between cultural reform intellectual, religious, ideological, including Mr. Musa al-Sadr in Lebanon, which came out a reformist project through which he installed the basic rules set the pace for the religious and ethnic diversity of Arab societies, was the inception of Lebanon did not attend a message to this small country, but make it a "comprehensive" can put clear its processors each diverse communities and stand in the attempts by the Islamic social rupture grade

.

المقدمة

كثيرة هي المشاريع الإصلاحية التي تبناها مفكرين ومصلحين عرب ومسلمين بغية إصلاح الأوضاع العامة في الحياة وعلى مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة ، ومنها مشروع الإمام المغيب السيد موسى الصدر الذي شكل امتداداً طبيعيا لها ، كيف ولا ، وهو من تتلمذ ودرس على يد مجموعة من العلماء الأجلاء وفي أكثر المدارس ثِراءاً علمياً في قم المقدسة والنجف الاشرف ، أمثال الإمام الخميني وآية الله المحقق الداماد ، وآية الله محمد حسين الطباطبائي ، والسيد محسن الحكيم والسيد أبو القاسم الخوئي (قدس سرهم) وغيرهم كثير ممن حملوا فكراً إصلاحياً متجدداً . حتى وصف من المفكرين والمصلحين بـ**"وريث رجال الإصلاح في لبنان"** أمثال السيد محسن الأمين ألعاملي والسيد عبد الحسين شرف الدين إذ مثَّل دوره امتداداً وتواصلاً في تكويناته الفكرية والثقافية والدينية لِما نهضا به هذين العالمين الجليلين وغيرهما كثير بفترة مثلت أدق وأحرج الفترات التي مر بها لبنان إبان الحكم الفرنسي له.

جمع السيد موسى الصدر خلال التأريخ الزاخر هذا ثُنائية البُعدين العلمي والثقافي في حركته الإصلاحية ، ليُطور خلالهما بعداً آخر على صعيد مختلف ألا وهو الصعيد السياسي ، امراً مكنه من الولوج سريعاً في بيئةٍ غير البيئةِ التي نشأ وترعرع فيها ، بيئة فارقها على مدى أربعة أجيال تقريباً ، ليعود الى جبل عامل تلك المنطقة التي مثلت موطن عائلته راسماً خطوطاً عامة لحركته الإصلاحية في مجتمع مثل أرضاً خِصبة له مستفيداً من حالة الحرمان والبؤس التي عانى منها ذلك المجتمع والتي كانت نتيجة طبيعية لسوء الإدارة والسياسة وفرض الزعامة القبلية والطائفية ، مجتمعاً مثل اللون الطائفي فيه سلبية كبيرة الى درجة أنِ انقلب النزاع والصراع بديلين عن التعايش والسلم الذيين مثلا خطاً متعارفاً عليه في داخل الزيجة الاجتماعية اللبنانية ، وعليه كانت الظروف تلك متناغمة مع ما حمله السيد موسى الصدر من اثر إنساني وفكري وثقافي واجتماعي إصلاحي ، ليكون قدومه الى لبنان في عام 1959 بداية مشروع يمكن وصفه ليس بالهيين على الساحة اللبنانية ، مشروعاً غيبب من اجله ليحصد مريديه ثمار التغيير ويُكَونوا من بعده معالم طائفة دينية ذات ثقل اجتماعي واقتصادي وسياسي رُسِم بوضوح تأثيرها على لبنان ككل.

حاول بشخصيته الفكرية أن يتخطى كلاسيكية التغيير عند غيره من المفكرين الذين تأثر بهم وعلى رأسهم جمال الدين الأفغاني ، الذي نشد الإصلاح في المجتمعات العربية التي رزحت تحت السيطرة العثمانية ، فمثل عنده إصلاحاً فوقياً بدأ من القمة السياسية ، امراً انتقده بشدة رجل الدين المصلح هذا **"موسى الصدر"** على الرغم من شديد إعجابه وتأثرِهِ بجمال الدين الأفغاني ، إلا انه وفي نفس الوقت استفاد من هفواته في التغيير عندما اعتبر أن لا غاية منشودة منه إلا إذا بدأ ذلك التغيير من قاعدة الهرم الاجتماعي وعنى بذلك سواسية المجتمع والطبقات المحرومة منه ، عاداً إياها الأوسع والأكثر تأثيراً وتاثراً في قلب الموازين المختلة في الأنظمة والسياسات غير المتكافئة ، وعليه نجد اليوم مشروعه زاخراً بالإطراء والتمجيد والاستخدام رسميا وشعبيا ومنظماتياً ، مشروعاً متجدداً نال رضا وإعجاب غيره من الشخصيات الدينية والفكرية والثقافية ممن اختلف عنهم اثنياً او قومياً ، لأنه وفق حساباتهم كان لكلك لبنان وليس لبعضه.

تناول الباحث في حيثيات البحث هذا متغيرات أساسية في **"مشروع الإصلاح الاجتماعي في فكر الإمام موسى الصدر"** ، متغيرات **"اقتضت من الباحث إدراجها تحت عنوان واحد للبحث بعيدا عن التقسيم المنهجي للبحث وفق عناوين فرعية"** وبذلك نسترعي انتباه القارئ اعتماد التسلسل الفكري في ربط تلك المتغيرات وعلاقتها مع بعضها ، حيث انطلق من الإنسان وضرورة تغيير مساره وتصحيحه عن النهج الاجتماعي غير القويم والذي إبتنت عليه المجتمعات علاقاتها الاجتماعية الهشة وغير المتماسكة ، وكونه مثل صلب المجتمع وبانيه ، ومحدد نمطيته المكتسبة والمتوارثة على حد سواء ، وانتقلنا من خلال إصلاح الإنسان الى إصلاح وتوعية أهم شريحة في المجتمع وهي شريحة الشباب ذات الحراك الكبير والمؤثر على معظم سياسات البلدان وعلى مختلف الأصعدة ، فهي راية التغيير على حد وصفه وبوابة تنظيم أخلاقيات المجتمع إذا ما أردِنا للمجتمع الاستمرار في التماسك والتعايش خاصة تلك المجتمعات المركبة طائفياً مثل المجتمع اللبناني.

عالج وبمواضع عدة موضوعاً في غاية الخطورة وهو تلك الزيجة الاجتماعية المركبة والتي وصفها السيد موسى الصدر بالايجابية في المجتمعات الطوائفية ، محذراً من استغلالها في غير وجهها ، ومبيناً أهم الانعكاسات عنها إذا ما إتُخِذت سبيلاً يستند عليه النظام السياسي للبلدان المتنوعة اثنياً ، وعالجنا وبشكل غير يسير تأثير الدين على تلك المجتمعات وفق النظام الطائفي ، وإمكانية استغلاله أيما استغلال إذا ما سُيّيرَ في منهجه الصحيح الذي ارتضاه الله تعالى في سياق المجتمعات ، وهنا لم ننسَ دور رجال الدين في ذلك ، فهم وحسب رأي السيد موسى الصدر **"أداة الإصلاح"** لكافة المجتمعات المؤمنة ، وضرورة أن يأخذ كل منهم منهجه الإصلاحي لبناء المجتمع وتأهيله من ما لحق به من شوائب كثيرة غيرت نمطيات التعايش الاجتماعي ، ووضعنا لأطروحات السيد الصدر في موضوع حوار الأديان ركناً خاصاً لأنها مثلت لقاءات تتلاقح فيها الأفكار التي تقرب بين الأديان والمذاهب المختلفة ، وهي ضرورة لا يمكن التنازل عنها في بلورة التآخي والتعايش السلمي ، ولكون الدين والمعتقد يمثل أقوى ثغرة يمكن الولوج منها لتفتيت المجتمعات ، وأخيراً كان للمجتمع عامة محطة مهمة من محطات بحثنا هذا ، فوقفنا على تأثير كل المتغيرات هذه على حركة المجتمع وتطوره وفق منظور السيد الصدر ، لننهي بحثنا هذا برؤىً إصلاحية نالت احترام وتقدير الكثيرين من رواد الإصلاح المعاصرين ، خاصة وان الأطروحات الاجتماعية تلك كانت ولا زالت محطة اهتمام واسع من قبل مفكرين ورواد الفكر الإصلاحي المعاصر.

اعتمد الباحث على مجموعة من المصادر المهمة في إعداد بحثه هذا ، كان جلها من منشورات مركز الإمام موسى لصدر للأبحاث والدراسات ، وهو من المراكز المهمة في لبنان والتي اهتمت بإعداد الدراسات الخاصة بنشاطات الإمام الصدر خلال مسيرته الإصلاحية في لبنان ، فضلاً عن أرشفتها كافة خطبه ومقالاته التي أجراها في لبنان على الصعد كافة ، ناهيك عن تدوينها كافة حلقات مؤتمر كلمة سواء السنوي والذي يتضمن تناول الواقع اللبناني في مستوياته كافة مع إطلالة واضحة لرؤى السيد موسى الصدر ، وهي بحد ذاتها بادرة لها أهميتها الخاصة على المستويين الثقافي والفكري ، لأنها كثيراً ما تحاول أن تجمع بين طياتها صنوفاً متعددة من رواد العلم والثقافة والأدب والدين والسياسة للتذاكر بالواقع الذي يعيشه لبنان في حاضره ومستقبله.

مشروع الإصلاح الاجتماعي في فكر الإمام المغيب موسى الصدر

انطلق السيد الصدر[1] في مشروعه الإصلاحي الاجتماعي من ثوابت مهمة ، اعتبر خلالها الإنسان لبنة أساسية في ترتيب العلاقات الاجتماعية سواء على مستوى المجتمع الذي يعيش فيه ، أو في علاقة ذلك المجتمع مع نظرائه من المجتمعات الأخرى سواءاً أكانت متجانسة أو مركبة طائفياً واثنياً ، ذلك المجتمع الذي عده مهماً هو الآخر كونه أساس قيام الحضارة وانصهارها مع غيرها من الحضارات ، ومن هذين المفصلين وما يتخللهما من مؤثرات اجتماعية طرح مشروعه الذي تناولناه بشيءٍ من التفصيل.

لم يغفل دور الإنسان أولا وأخيراً في تحريك المجتمع وبالتالي صنع الحضارة ، فهو الركيزة الأساسية التي يقف عليها المجتمع ، وبالتالي فأن إصلاح المجتمع بأي مشروع إصلاحي لا يمكن بتاتاً السعي فيه ما لم نتمكن من إصلاح الإنسان أولاً ، وثم خلق مجتمعاً متوازناً ومتزناً في آن واحد ، فالإنسان بنظرهِ عطاءٌ الهي لأنه **"مخلوق خلق على صورة خالقه في الصفات... الإنسان هذا صفة الوجود ، وبداية المجتمع ، والغاية منه ، والمحرك للتأريخ..."**[2]. فإذا ما أردنا استغلال طاقاته اوجب علينا تنمية تلك الطاقات ، وصيانتها وهذا لا يتم إلا بمنحه **"الحرية"** حسب رأيه ، تلك الحرية التي رآها أُطرت بمضمون الصراع بين الخير والشر ، بين من حاول الدفاع عنها بشتى الوسائل ليبقى الإنسان بكل ما وهبه الله من إمكانات يمكن تسخيرها لصالح تطور المجتمع ونموه ، وبين من حاول سلب تلك الحرية وتقزيم نتاجه بغية تنمية مصالحه الخاصة على حساب غيره من أبناء مجتمعه[3].

وبين في معرض آراءه حول دور الإنسان في بناء المجتمعات ، اذ اوجب عليه إصلاح ذاته ، لان الذات أو النفس تعتبر وازعاً خفياً بإمكانها تحريكه تجاه ما اسماه بـ**"الرغبة اللا إنسانية"** تلك الرغبة التي تنمو على حساب الحاجات الإنسانية السوية المعتدلة الايجابية ، وطالب في ذات الوقت من الإنسان أن يكون معتدلاً تجاه نفسه ومجتمعه ، فكان الاعتدال بنظره **"أن يكون الإنسان متحسساً لآلام الآخرين ...وهو الضمانة لضمانة النمو المنسق لدى الفرد ولسلامة النمو المنسق لدى الجماعة..."**[4].

كانت أفكار وآراء السيد موسى الصدر حول بناء الإنسان محط اهتمام ودراسة مفكرين آخرين ممن عاصروه أو درسوا له ، فهذا المفكر والناشط في مجال الإسلام السياسي فؤاد الزين طرح رؤاه عن ذات الموضوع في كلمة ألقاها بمؤتمر **"كلمة سواء"** السنوي السادس المنعقد للفترة من 8-9 من شهر تشرين الثاني من عام 2001 ببيروت ، أن السيد الصدر له رؤية خاصة حيال الموضوع ، تنبثق من ضرورة توحيد الكلمة لصناعة إنسانٍ متخلق بأخلاق المجتمع المتسامح ، أمرٌ أوجبه على المفكرين والمهتمين بالدراسات الاجتماعية ، أن يسعوا الى تحرير الإنسان مما سماه **"الاستعمار الفكري"** لينهضوا بالمجتمع نحو الهوية الحضارية التي يتخلق بها المجتمع الحضاري ، ووضع ممن عناهم بالأمر هذا أمام مسؤولية مواجهة **"التهميش والتضييق"** من قبل مواقع مهمة بالقرار السياسي ، لا يؤمنون أصلاً بالهوية الحضارية أو بحضارتهم ، بل ينطلقون من مفهوم سيادة السلطة والمال والصراع من اجل المصالح ، وقد وصفهم السيد موسى الصدر أنهم **"لا خلاف لهم إلا في مصالح المستغلين"**[5].

انتقل السيد الصدر بعد بناء قدرات الإنسان وتوفير حرياته الى ما إليه وما عليه تجاه المجتمع ، فبين أن هناك ترابطاً في المسؤوليات الاجتماعية ، تراوحت بين مسؤوليات الفرد ومسؤوليات الجماعة ، موضحاً أن كلا المسؤوليتين يجب أن يصبا في غاية واحدة نتيجتها تحقيق العدالة الاجتماعية ، وهنا وضع على الفرد مسؤولية سلامة المجتمع ، بما يملكه من قدرات وطاقات وتجارب ، لأنه وحسب رؤيته أن نموها وتطورها نابع بالأساس من علاقة الفرد مع الآخرين في ذات المجتمع سواء كانوا من المعاصرين له أو ممن تركوا ارثهم له ، فيعتبره مسؤول أمام الماضي والحاضر والمستقبل[6].

وحدد في الوقت نفسه مسؤولية الجماعة عن الفرد مشيراً الى ثمة واجبات جماعية مُلقاة على عاتق الجماعة في إصلاح الانحراف أو عدم المسايرة لشخص ما اختلف في بعض الأحيان عن السياق العام للمشروع الإنساني ، حيث اوجب عليهم إذا ما اتفقوا بالأهداف أن يتوصلوا الى النتائج الايجابية ومن ضمنها تعديل وتصحيح الخلل في **"ذلك الجزء من ذلك الكل"**[7].

اطر السيد الصدر ذلك التداخل بين مصلحة الفرد والجماعة بإطار احترام **"حقوق الإنسان"** والتي عدها واجبة أساسية إذا ما أردنا بناء مجتمع متين ومتراص وفق أسس قوية ، ويصف الشيخ محمد مهدي شمس الدين وهو احد أعلام الفكر الديني المعاصر رؤى السيد الصدر حيال ذلك بأنه نزل الى ابسط هموم الناس والى أخلصها طلباً ، ولم يحاول أن يكون مجدداً لما وضع في هذا المجال على المستوى الفكري والنظري ، بل حاول أن ينزل الى الشارع ليقرأ تلك الحقوق ، ويقرأ مستوى الحرمان الذي يعيشه الإنسان اللبناني على وجه الخصوص ، كما حاول من جهة أخرى أن يعمل على توجيه الناس المحرومين المضطهدين فكرياً ، وتوعيتهم وصقل مطالبهم ، وتبويب رؤاهم ، عندما يكونوا خارج القدرة على المطالبة بحقوقهم على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي[8].

لم تكن تصورات السيد الصدر الخاصة بالواقع الاجتماعي عنواناً للمفكرين ورجال الدين المتنورين فحسب ، فهذا رجل السياسة والاقتصاد سليم الحص[9] وضع تصوره عن الخطاب الإنساني للصدر الذي عده بأنه تخطى حدوده كونه رجل دين أو رجل مؤمن عرف الإسلام من زاويته الخاصة فحسب ، بل رآه انه دعى وفق منظوره الإسلامي الى حرية الفرد وتحقيق العدالة الإنسانية والمساواة بين أفراد المجتمع[10].

اعتبر موسى الصدر أن إبداع الإنسان مقرون بقدرة المجتمع ومؤسساته على جعل الإنسان يشعر بأن كرامته غير ممتهنة وغير مسلوبة ، فيقول في هذا الصدد **"... الخطوة الأولى في طريق تربية الإنسان ورفع مستواه في جميع حدود التكامل ، هي في جعله يشعر بكرامته ويهتم بشؤونه"** ، فـ**"الحرية هي المناخ الملائم لنمو طاقات الإنسان وبروز مواهبه عند توافر الفرص..."**[11]. وكان يشير دائماً الى ضرورة اعتماد مصطلح **"المجتمع الإنساني"** الذي يسود فيه التفاهم والوئام والحوار ، رابطاً ذلك بحاجة الإنسان الى أخيه الإنسان لديمومة الحياة الاجتماعية وتقدم المجتمع مؤكداً أن **"الفرد يحتاج الى الكل والكل يحتاج الى الفرد"**[12].

صنف السيد موسى الصدر الناس حسب درجة امتلاكهم التربية في المجتمع واكتسابها الى أكثر من نوع ، تمثل الأول منهم بمن يحاول ربط التحرك بالإيمان ، حيث تتجه التربية فيه نحو الفعل ، عاداً النوع هذا من الأنواع السطحية في التربية[13] ، في حين تمثل النوع الثاني بأن يتجه المربي أو المعلم أو المؤسس أو القائد في تربيته الى ما وراء الفعل ، معتبراً أن الفعل منبعث عن قناعة نفسية فيحاول في حينها النفاذ الى قناعة الطرف الأخر ، وهنا يكون الدور اكبر من خلال تفهيم المتلقي عواقب الأعمال السيئة وما تجلبه من انعكاسات سلبية على الفرد والمجتمع[14] ، أما النوع الثالث في التربية هو أن تعمل على توفير المناخات المناسبة للإنسان في مختلف مراحله العمرية بالشكل الذي يولد له جو من القناعات والعدل المؤثر في الشخصية المتجه نحو العمل الصالح ، وأخيراً يأتي النوع الرابع هو الذي يعمل على ترسيخ مفاهيم النجاح لدى أبناء المجتمع بالاعتماد على الحق والعدل ، فضلاً عن ترسيخ مفاهيم الخوف من الله تعالى كأساس في نفس الإنسان وانه الطريق الى التوفيق والسداد[15].

وبين الشيخ عبد الأمير شمس الدين[16] في مداخلته أثناء حضوره ملتقى فكري أقامته بلدية صور ولجنة الحقوقيين للدفاع عن القضايا الوطنية والإنسانية والقومية ، لتذاكر سيرة وفكر السيد الصدر وأثره على الواقع الاجتماعي ، انه حمل فكراً إنسانياً شاملاً ، لان الإنسان بطبيعته يحمل صفة الشمولية ، خاصة وان كل ما موجود في الطبيعة مسخر لخدمته في مقاييس رب العالمين وموازينه ، فرأى انه انطلق بفكره تجاه الإنسان من هذه المعادلة التي شكلت مرتكزاً أساسياً في مسيرته الإصلاحية الاجتماعية ، الأمر الذي أنتج تحولاً في الإنسان اللبناني المستضعف الى مواطن يملك الجرأة للمطالبة بحقوقه المسلوبة ، وجعل من نفس الإنسان بعد المطالبة بحقوقه أن يعي وجوب العيش المشترك في لبنان ، متخذاً من التنوع الديني والمذهبي أساس وضمانة كبرى لحقوق الإنسان[17] ، خاصة وانه دعى الى احترام التعددية الدينية والمذهبية والثقافية والحفاظ على الخصوصيات الدينية ، ورأى انه أعلنَ **"الثورة على الفكر الديني الجامد المسيحي والإسلامي على حد سواء"** ، داعياً الى الأخذ بما هو حي ومتجدد ومتحرك في الأديان المتعايشة ، ذلك أن تلك الأديان نزلت لخدمة الإنسان نفسه[18].

ذكر الشيخ احمد الزين[19] خلال كلمة ألقاها في مؤتمر كلمة سواء الخامس المنعقد لفترة من 23-23 تشرين الثاني عام 2000 ، بعضاً من اثر السيد الصدر الروحي في إصلاح الأوضاع الاجتماعية المتردية في لبنان ، إذ عمل ضمن واجبه الديني والشرعي المنظم نحو الإنسان والمجتمع والوطن والأمة ، حتى ظهر بمظهر رجل المؤسسات الاجتماعية والإنسانية الشاملة[20] ، وحدد خلال مسيرته نوعين من الظلم أولهما **"الظلم الاجتماعي"** الذي عده ظلماً شاملا لكل أبناء لبنان على مختلف مللهم وطوائفهم ، و **"الظلم الطائفي"** الذي اعتبرهُ الأشد قسوة على وحدة لبنان ومجتمعه ، واعتبر شمس الدين في حديث آخر ، أن السيد الصدر انطلق في مشروعه الإصلاحي من هذين المفهومين ودعى الى ثورة عامة ضدهما ، وأكد على ضرورة التغيير الذي يؤمن العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص أمام جميع اللبنانيين على اختلاف طوائفهم ، وحدد في ذات المضمون ثمة أساليب سلمية بدأها لتنفيذ مشروعه وصفها بالأساليب الحضارية ، المنبعثة من مخاطبة العقول والابتعاد عن ما هو عشوائي ومخرب[21] ، فضرب مثلاً في ذلك بـ**"حركة المحرومين"**[22] التي طرحها أمام المسؤولين من القيادات السياسية والفكرية ، على أنها حركة شاملة لا تقتصر على طائفة معينة دون سواها ، وأنها اتخذت من الوسائل السلمية سبيلا لتفهيمهم ضرورة التغيير في الواقع الاجتماعي اللبناني[23].

حمل السيد الصدر الإنسان مسؤولية عدها كبيرة تجاه المجتمع ، فيه تنتظم وتتصور وتحل مشاكلها وترتفع مستوياتها ، وهي مسؤولية لم تأتِ من فراغ بل حملها إليه الإسلام ، ولأنه **"الإنسان"** هو القوة الوحيدة لتكوين التاريخ وتحريكه وتطويره ، عاداً كل ذلك من العوامل الداخلية لصناعة المجتمع ، وهي حسب رأيه الأساس في الصناعة تلك ، وحدد أن عمل الإنسان مهما تنوع واختلف على المستويين الايجابي أو السلبي يصنع المجتمعات ، لأنه بالمحصلة النهائية ، ينتج حركة التاريخ ، التي يحتل الإنسان دور البطل فيها[24].

وربط بين الإنسان وعمله موجباً أن يكون العمل مقروناً بالضمير الذي يقود الإنسان نحو الحلال والحرام ، وهو الذي **"ينتشله من الذوبان في العالم المادي المحيط به"** ، وبالضمير يمكن الحول دون انجرافه خلف شهواته وعواطفه فيتحول عندها الى إنسان متأثراً بالعالم لا مؤثراً فيه[25].

وضرب في ذلك مثلاً في لبنان وحاجته الى أبنائه بمختلف طاقاته وكفاءاته ، وبين ضرورة بناء إنسانه وفق منظور الإنسانية السامية التي غرس الله تعالى مفاهيمها في نفسه ، عاداً في ذلك الحاجة الأساسية للرقي بلبنان نحو البناء الاجتماعي الرصين ، وهنا جعل من الإنسان **"ثروة لبنان ورصيده"** فقال في الموضوع هذا ما نصه

"إذا كان لغير هذا البلد بعد الإنسان ثروة ، فنحن ثروتنا بعد الإنسان إنساننا ايظا...لذلك إذا أردنا أن نصون لبنان ، إذا أردنا أن نمارس شعورنا الوطني ...فعلينا أن نحفظ إنسان لبنان ، كل إنسانه وطاقاته ، لا بعضها..."[26].

وأكد النائب في مجلس النواب اللبناني بهيج طبارة خلال كلمة ألقاها في مؤتمر كلمة سواء الثالث آنف الذكر ، أن السيد موسى الصدر جعل من الإنسان محور اهتمامه ، لأنه وفق منظورهِ هو عطاء الهي وغاية الوجود ومحرك المجتمع والتاريخ ، وعليه اوجب احترام حقوقه في ما سماها **"دولة القانون"** التي ترتبط أجزائها بوجود القوانين التي ترعى كافة أطياف المجتمع اللبناني[27].

اوجب السيد موسى الصدر مراعاة حقوق الإنسان ومراعاة واجباته وفقاً لطاقاته التي دعى أن تصب في خدمة المجتمع حسب كفاءتها ، حيث قسم الإنسان حسب طاقاته الى أنواع ثلاث أولاً إنسان يستسلم نتيجة لضعف أو خنوع ، وهو اقرب الى قبول المجتمع كما هو ، متخذاً من الالتواء والمراوغة أساساً في تحركه فيه ، وهي سلوكيات غير مشروعة معتمدة على الرشوة والمحسوبية والفساد وحسب رأيه هو أسوأ أنواع الإنسان ، أما النوع الثاني هو من انتقد وضع المجتمع وغير راض عنه ، راغباً بترك الوضع على حاله دون أي دور له ، مفضلاً الهجرة الى الخارج بحثاً عن وضع أحسن حالاً ، فيصنفه السيد الصدر بأنه أفضل من النوع الأول ، واعتبره النوع الأصح في فهو الذي يقف أمام المجتمع **"غير المرضي عنه"** مفضلاً عدم الاستسلام وعدم الهروب ، مواجهاً تلك السلبيات بالتغير والمطالبة بتحسين أحواله[28]. فالإنسان من وجهة نظره كلما ناضل وقاوم الظلم وكلما كان

طموحه اكبر وعذابه من اجل التغيير الاجتماعي اكبر ، استطاع أن يقيم مجتمعاً أفضل ، وتمكن من قبول جميع الناس ويتعاون مع كلهم ، وتخلص من عقدة تصنيف الناس حسب أوضاعهم التي تضع الإنسان في تصنيفات وفوارق اجتماعية وطبقية[29].

وحدد في نفس المضمون أن ثمة مبادئ أساسية في شخصية الإنسان إذا ما حافظنا عليها كانت المحصلة هي خدمة المجتمع ، تنطلق تلك المبادئ من قدرة نفسه في السيطرة على غرائزها ، وتحجيمها بحد الاعتدال ومنعها من التجاوز على حساب الحاجات الأخرى ، لان نموها ينعكس سلباً على نتاج ذلك الإنسان تجاه المجتمع وتسحبه بالمحصلة النهائية نحو الفساد بديلاً عن الإصلاح **"فساد النفس يعني فساد المجتمع"**[30] ، وبين أن الكمال سواء كان على مستوى الإنسان أو المجتمع لا يمكن أن يبلغ مداه الأوسع إلا بتنازل الإنسان وتواضعه وتمكّنه المزاوجة مع قدرات وقابليات فقدها إنسان آخر أو مجتمع آخر ، وان عدم القدرة على ذلك لا يمكن أن يخطو كلا منهما نحو الكمال خطوة واحدة بحسب تعبيره[31].

انتقل السيد الصدر في نهجه الإصلاحي الى الحديث عن شريحة مهمة عوّل كثيراً عليها في صنع الإصلاح الاجتماعي ، فنظر الى **"الشباب"** بأنهم ذخيرة المجتمعات عامة وذخيرة لبنان خاصة ، وأكد على ضرورة بناء المسؤولية فيهم ، والاهتمام بالمستوى الخلقي من خلال تقزيم وإزالة مسببات الفساد الاجتماعي **"أصولاً وفروعاً"** داعيا في ذات الوقت المؤسسات الرسمية وغير الرسمية أولاء العناية الشريحة المهمة هذه على أسس خلق الاحترام والتواد بين طوائف المجتمع كافة ، وتنمية هذا التواد بين أكثر شرائح المجتمع حراكاً على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[32].

وقيمهم أنهم ثروة لبنان وصانعي مستقبله ، واصفا حال المجتمع بدونهم بـ**"الأبتر"** وذات مستقبل جامد ، ففيهم حراك المجتمع على حد وصفه[33] ، فيعلل حركة المجتمع بحركة بنيه الشباب ، داعياً بضرورة تحريرهم مما اسماه بـ**"العقدة العربية"** التي تأقلمت على تمجيد الماضي والتفاخر به الى درجة إهمال الحاضر والتأثير على المستقبل ، ودعى في ذات المضمون الى تحريرهم من **"الثروة العاطفية"** التي تحاول المجتمعات العربية جرها نحو حاضرها تفاخراً بما كسبه تراثهم من منجزات لتغطي بها عجزها وضعفها وجمودها ، تحليلاً جعله يصف الأمة العربية بالأمة **"المستعينة والمستدينة"** من الغرب ، ورجح أسباباً في ذلك في مقدمتها عدم محاولة الأنظمة السياسية تحريك المجتمعات والسعي لنموها فكرياً وثقافياً بالاعتماد على من وصفهم بـ**"صُنّاع المستقبل"** من الشباب[34] ، فالمجتمع العربي وفق منظور السيد الصدر ليست من المجتمعات الحية ، وهنا وضع المسؤولية على الشباب في بعث روح الحياة فيه من خلال الدور السعي لتصدر المراكز القيادية على مختلف الأصعدة ، مستفيدين من التطور العلمي الذي أصاب جوانب الحياة المختلفة ، ووضعهم أمام مسؤولية كبيرة ، وصفها بأنها اكبر من مسؤولية الشباب في الغرب ، لان الأخيرين ساهموا في بناء مجتمعاتهم لدرجة أنهم انهوا البناء وهم في عداد وضع اللمسات الكمالية الاجتماعية ، ولاحظ أن البون صار شاسعاً في المقارنة بين النموذجين ، ونصح بإمكانية تقليل المسافات بين المجتمعات العربية والغربية إذا ما أعطيت فرصة مناسبة للشباب للمشاركة في بناء المجتمعات العربية على وجه العموم والمجتمع اللبناني على وجه الخصوص كونه يتمتع بمميزات مهمة منها التنوع الاجتماعي[35].

اعتبر السيد الصدر هذا التنوع هو ميزة لبنان عن كثير من البلدان العربية ، لكنه حذر الشباب من الانزلاق خلف ما اسماه بـ**"المطبات الطائفية"** التي تسير بالمجتمع نحو التمزق والانحلال ، فرأى في الشباب شريحة متنامية الحراك واوجب أن يستغل الحراك هذا لخدمة المجتمع وتطوره ، لا لتفكيكه عن طريق زرع التفكك الطائفي فيهم ، وأردف واصفاً أن ثمة علاقة عكسية بين قوة الدولة وتنامي التكتلات الطائفية فيها ، فكلما قوّت الدولة كلما ضعف الطائفية وما تبعتها من تكتلات فئوية وقبلية وغيرها ، لان الإنسان يجد في قوة القانون ضالته التي تحميه تسلط الآخرين والعكس صحيح ، داعياً من ذلك الوصف شريحة الشباب أن يجعلوا من الدولة والقانون الراعيان الأساسيان في بناء العلاقات الاجتماعية وحذرهم من استخدام بديلاً آخر للحماية مهما اختلف ذلك البديل ، لان الدولة والقانون هما الحاميان شرعاً وقانوناً، وبهما يلتف كافة أبناء المجتمع حول بعضهم البعض مهما اختلفت انتماءاتهم في لبنان[36].

كان له رأي مهم في موضوع الطوائف والطائفية في لبنان ، ففي الوقت الذي شد على عضد التنوع الطائفي فيه واعتبره مناسباً جداً لتنوع المجتمع وتطوره ، وفيها تحقق التكافل الاجتماعي ، وتتنوع القدرات والقابليات والطاقات ، ويسد فيها نقص ما فقده الأخر ، لكنه حذر في ذات الوقت من الطائفية التي وصفها بـ**"مُمَزقة الشعوب المتنوعة"** ، وبين أن فرقاً كبيراً بين ما تمثله الطائفية اجتماعياً فهي تعني السياسة في احد أوجهها ، وتختلف اختلافاً كبيراً عن الطوائف التي تمثل الدين ، وحذر من تغليب المصلحة الطائفية على المصلحة الاجتماعية لأنها تتجه بالمجتمع نحو التمزق والانحلال ، وتغليب المصلحة الفردية على المصلحة الجماعية ، والعمل على تحجيم المجتمع الذي يقوم على مبدأ **"يكون عندي ما ليس عندك ، ويكون عندك ما ليس عندي كأفراد وجماعات"**[37].

انتقد **"الطائفية"** في المجتمع اللبناني انتقاداً لاذعاً ، لأن النظام الطائفي اللبناني تمأسس بصورته الواضحة في عام 1943م بواسطة الميثاق الوطني[38] ، وقسموا الحقوق والواجبات حسب الفئات والانتماءات المذهبية والمناطقية ، واعتمدوا النظام الطائفي في الحكم أساساً لتقسيم تلك الحقوق والواجبات ، وهذا ما جلب حضوضاً أوفر لطوائف على حساب طوائف أخرى نظيرة لها من حيث الثقل الاجتماعي أو تزيد عليها ، امراً أنتج تخوفاً كبيراً رافقه تحسساً واسعاً بين ألوان الطيف الاجتماعي اللبناني ، الذي نظر بوجهتين مختلفتين تماماً ، تمثلت الأولى بضرورة المحافظة على الامتيازات المكتسبة التي وفرها الميثاق الوطني عام 1943 ، بينما اعتبرت الأخرى أن الميثاق جلب لها الغبن والحرمان ، وعليه لابد من إعادة النظر ببنوده كونه بالنسبة لهم ميثاقاً مرحلياً كتبت بنوده لمرحلة كان فيه لبنان مستعداً لقبولها ، وقد نمى مشروع المحاصصة الطائفية في الوظائف على أساس الانتماء لا على أساس الكفاءة ، امراً انعكس سلباً على الواقع الاجتماعي اللبناني بوجه الخصوص[39].

وجد الإمام الصدر في اعتماد النظام الطائفي مشروعاً سياسياً داخل لبنان ، له انعكاسات سلبية أخرى منها فقدان العدالة الاجتماعية ، في مختلف النواحي بين الطوائف اللبنانية ، فالنظام الطائفي لم ينجح في صيانة الطبقات المحرومة والدفاع عنها ، مبيناً أن كل الطوائف الاجتماعية تملك تاريخاً عميقاً في لبنان ، وبالتالي فلها حقوقاً متشابهة وعليها واجبات متشابهة ، وهنا اوجب أن تكون العدالة والمساواة رديفين متلازمين لا تمييز لأحدهما على الأخر[40].

استدل السيد الصدر في نبذهِ الطائفية كنظام اجتماعي وسياسي من خلال دور الطائفة الشيعية في لبنان ، مشيراً أن تنظيمها يعكس مجموعة من المعطيات الاجتماعية ، منها التنسيق في الطاقات وتجنيدها ومنعها من الهدر والضياع أو محاولة الاصطدام مع الآخر ، فضلاً عن تدريبها للقيام بدورها الرسالي الإسلامي من حيث الفكر والعمل والجهاد ، وتوعية المجتمع من الفساد ومحاربته ، ناهيك عن الدور الأهم وهو محاولة التبادل الاجتماعي مع باقي الطوائف الدينية والتيارات المذهبية الأخرى ، لأنه وحسب تعبيره **"لا كمال في منهجها الإصلاحي إذا ما تم التوأمة مع باقي الشركاء الاجتماعيين في لبنان"**[41].

طرحت الرؤى هذه بوجه مشابه آخر في لقاءات ومؤتمرات كان لمعاصري السيد الصدر رؤيتهم الخاصة في ذلك ، ومنهم الشيخ احمد زين الذي طرح ولمرة ثانية بعضاً من أثر السيد موسى الصدر الإصلاحي على الواقع الاجتماعي ، وجاء في المرة هذه على بيان تأثير الطائفية على سلامة المجتمعات المتنوعة اثنياً ، فبين انه كان معالجاً القضايا الاجتماعية ومشكلاتها المتراكمة لكل لبنان وليس لطائفة دون أخرى ، واستدل في ذلك على هيئة نصرت الجنوب ، هذه الهيئة التي وصفت بأنها **"فريدة من نوعها"** في لبنان والعالم ، إذ ضمت في إدارتها شخصيات ثقافية وسياسية ودينية من مختلف الطوائف اللبنانية ، وهذا ما أثمر عن إطراء رسمي وشبه رسمي لجهود السيد الصدر في جمع تلك التركيبة الاجتماعية المهمة ، ومنهم الرئيس شارل حلو[42] ، الذي عبر عن عظيم سروره بها وعده أمراً **"إنما دل على المستوى الرفيع الذي وصل إليه الإمام الصدر في نشاطه الثقافي والاجتماعي والسياسي"** مشيراً في ذات المضمون أن **"الحواجز كثيرة تلك التي تقف بوجه رجال الدين في الغرب كي يجتمعوا في مثل اجتماعكم هذا..."**[43].

وكانت نظرته الى لبنان مفعمة بروح التجدد والإصلاح ، متخذاً من تعدد الطوائف فيه **"ضرورة حضارية ودينية"** أنتجت نماذج مهمة في العلاقات الإنسانية القائمة على التسامح والالتقاء مهما ابتعد التناقض في الفروع لكن أصول الدين واحدة ومصدر التشريع واحد وعليه لابد من احترام الآخر مهما اختلف عنا لأنه وحسب رأيه شريك في الوطن[44].

دأب السيد الصدر على المناداة بالتعايش الطائفي غير متحددٍ بمنطقة دون أخرى ، أو مركز أو أكاديمية معينة ، بل حاول وفي مرات عدة أن يعطي انطباع واضح لمتابعي مشروعه الإصلاحي أن لا حدود تحول بين التقاء أبناء البلد الواحد ، ففي محاضرة ألقاها في مدرسة القديس يوسف ، يوم 20 من نيسان 1970 ، خلال دعوته من قبل اللجنة الثقافية في المدرسة ، حاول خلالها إيضاح تأثير الطائفية على المجتمع والتي وصفها بأنها "وبالاً على لبنان وشعبه" واوجب على الشعوب أن تعي نتاجاتها السلبية في تمزيق المجتمع وزيادة الهوة بين أبناءه لأنها تزرع الشك والريبة في إمكانية العيش الكريم بين أبناء البلد الواحد ، وتجعله كتلاً متناحرة بين بعضها البعض الآخر بدل أن تكون موحدة ضد العدو الخارجي ، وثمّن في ذات الوقت عيش الطوائف في البلد الواحد معتبرها حالة صحية تعود بالرخاء على المجتمع نفسه إذا ما استغلت لخدمته[45] .

أشار أن الطائفية في لبنان أثرت على كل مفاصل الدولة ومنها الاجتماعية ، حيث غرست في المجتمع مفاهيم خاطئة تدعو الى نبذ الآخر ، وترسخت المفاهيم هذه في النفوس الضعيفة التي تتأثر بالعاطفة الدينية مهما كان توجهها[46] ، مبيناً أن النظام الطائفي قد أعلن فشله في لبنان ، لان المُشرِّع اللبناني كان سلبياً فيه من الناحية الدينية ، من خلال طرح معادلة حاولوا فيها **"تحويل الوسائل الدينية والروحية الى مكاسب مادية"**[47] ، ويعمل من جانب آخر الى تآكل المجتمع من حيث كفاءاته وطاقاته وقدراته وجعله يسير في طريق التمزق والانحلال ، لأنه مشروعاً يحتم في احد أوجههِ اختيار الرجل غير المناسب في المكان المناسب ، حسب الاستحقاق الطائفي المقيت[48].

ذكر الكاتب والصحفي اللبناني عبد الهادي محفوظ وهو من المعاصرين للإمام الصدر ، في كلمة ألقاها بمؤتمر كلمة سواء السابع المنعقد في 12 و 13 كانون الأول 2003 ، بعنوان **"الإمام الصدر ودور الإعلام والوحدة الوطنية"** ، أن السيد الصدر وعى مشكلات لبنان الاجتماعية وأهمها المشكلة الطائفية على وجه الخصوص ، وعدم إمكانية حلها بالاعتماد على طائفة واحدة معتبراً التغيير يحتم القيام بعمل وطني شامل ، وحاول اختراق القاعدة الاجتماعية المشتتة عن طريق مشروع **"الدولة القادرة والعادلة والمدنية"** ليتخذها مدخلاً لكسب النخبة البرجوازية المثقفة والمتنورة والمتضررة في ذات الوقت من ما اسماه **"مزارع الإقطاع السياسي"** ، وهذا ما دفعه الى إطلاق حملة واسعة للحوار المسيحي - الإسلامي من اجل تعميق اللحمة الوطنية وتقوية البنية الاجتماعية العامة ، مؤكداً أن الدين في جوهره واحداً وغايته واحدة هي بناء الإنسان وفق منظور عادل وشامل[49].

أكد السيد الصدر وفي لقاءات كثيرة ضرورة أن يستقيم المجتمع ، وفق منظور ديني متكامل ، اوجب على الإنسان الالتزام به ، فهو حسب رأيه **"الوسيلة المثالية في توجيه الإنسان نحو الصلاح الخلقي ، وثم الصلاح الاجتماعي"** ، منظوراً شكل الأساس في بناء الإنسان وتربيته ، وتدريب الإنسان على القيم الروحية الحقة وممارستها في بناء مجتمعه ، لان الإنسان حسب وصفه بـ**"أنه آلة تنتج عطاءاً اجتماعياً ، ولابد من رفدهِ بممارسته للقيم وبناءه للترابط الذاتي بين الفرد والآخر ، وبين الحاضر والماضي"**[50].

وحتم في ذلك على رجل الدين أن يأخذ دوره الإنساني والديني والخلقي في ظل معادلة بناء المجتمع وفق أسس صحيحة ، مشيراً الى ضرورة أن ينأى عن التبعية والسعي وراء أشخاص وسياسات وكتل وشعارات تجعله منحرفاً عن خطه الإصلاحي[51].

وعوّل على المؤسسات الدينية في العالم العربي ودورها في تطوير المجتمعات في العالم العربي وفق المنظور الإسلامي أو ما يشاركه من معتقدات أخرى ، معتبراً إياها **"المدخل الأساس في سلامة النهضة الاجتماعية ، لان الدين في الشرق لا يقف بوجه التفكير البشري ونتاجه الحضاري والثقافي"** ، واوجب على المؤسسة الدينية في الشرق أن تأخذ دورها الأساسي في بناء

المجتمع والإنسان معاً من خلال **"اعتماد أهداف أصيلة وأساليب أصيلة ومتطورة تجعلها تقدم خدمة قيادية للمجتمعات في حاضرها ومستقبلها"**[52].

ولم تخل لقاءاته الداخلية والخارجية على المستوى الندوات أو المؤتمرات تأكيده على دور الدين ورجال الدين في أداء واجبهم الرسالي تجاه إصلاح المجتمع ، إذ أكد في الملتقى التاسع للفكر الإسلامي المقام في مدينة تلمسان الجزائرية للفترة من 9-24 حزيران 1975 على بعض التوصيات المهمة والتي نالت رضا واستحسان المؤتمرين على مختلف انتماءاتهم المذهبية ، فدعى الى إصدار توصية من جميع علماء الدين في العالم الإسلامي ، والى جميع الذين يرغبون في تحقيق الأهداف الإسلامية أن يضعوا في طليعة واجباتهم الوقوف الى جانب المحرومين والمظلومين وتبني قضاياهم حسب ظروف بلادهم ، ودعى ايظاً الى مناشدة الحكومات في العالم الإسلامي بعد أن نالت بلدانهم الاستقلال أن يجعلوا من هذه المرحلة مرحلة البناء الاجتماعي الداخلي ، وان تضع مشاريع خاصة لتنمية المناطق المحرومة ، ووضع الدراسات المناسبة عن العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام ، وأهميتها من الدين الإسلامي ، للنظر في تحسين الواقع الحياتي وعلى مختلف الأصعدة[53].

وحمل رجال الدين في لبنان خاصة مسؤولية توجيه سياسة البلاد ، فضلاً عن الدور الروحي والرسالي الواجب تأديته كـ**"رؤساء قيمين على الدين"** وحذر في ذات الوقت من مسألة تجاوزهم حدودهم المرسومة تجاه الواقع السياسي ، لان ذلك ينذر بالانفجار على حد تعبيره ، خاصة مع تناسيهم الصبغة الدينية التي يتمتعون بها ، مؤكداً في ذات المضمون محاولة الساسة في لبنان ربط مصائرهم ومصائر زعاماتهم الدينية بالبنية الطائفية **"الرافضة للاندماج"** بسبب التخوف على المصالح والمكاسب الموروثة ، أو بسبب المناداة بالغبن والحرمان الذي أصابها ، فيحوّل الشعور الديني المتسامح الى أداة طائفية سياسية بحتة **"تنتفي فيها روح التسامح"** الأمر الذي عمل على تقوية الروابط الطائفية على حساب الروابط الاجتماعية اللبنانية[54].

انتقد السيد موسى الصدر أن يكون للدين دوراً كبيراً في التسويات والإصلاحات الاجتماعية دون أن يكون مقروناً ذلك بالحوار الحضاري بين الأديان المختلفة خاصة وان المجتمع العربي يزخر بتركيبة دينية واثنية متنوعة ضرب فيها لبنان أنموذجاً واضحاً لوجوب الحوار بين الأديان لما يتميز به من تنوع تأريخي واضح . ففي مؤتمر كلمة سواء السادس انف الذكر ، طرح الدكتور حميد أيوب بكلمة ألقاها في الجلسة الأولى منه رؤية السيد الصدر في حوار الأديان ، والذي عده المنطلق الأساس في **"تقبل الآخر"** شرط أن يكون مبنياً على الحرية والتفاهم ومعتمداً الأساليب الراقية في العلاقات المختلفة بين المعتقدات حتى وان تباينت ، ويصف ذلك بدقة اكبر بأن الحوار:

"ليست محاولة استجلاب طرف محاور الى معتقدات الطرف الاخر ، ولا عملية تفنيد لثوابته الدينية ، بل ان ملتقيات هذه الثوابت يمكن ان تنتهي بالناس الى التفاهم والتوحد بواسطة الحوار الموضوعي لا الذاتي والذي من شانه تقريب أواصر المجتمع المتنوع" [55].

أكد السيد موسى الصدر أن يكون بناء المجتمعات وفق أسس العدالة الاجتماعية الإسلامية ، وعلى كافة المستويات لأنها ذات أصول ترجع الى الأيدلوجية الإسلامية معتبراً العدالة جزء أو ركن من أركانها ، وضرب في ذلك مثلاً في الكون القائم على أساس العدل والحق ، موجباً على الإنسان احترامها إذا ما أراد أن يكون عادلاً في سلوكياته ومنسجماً مع الآخر من بني دينه ، بدلاً أن يكون شئ غريب فيه وبالتالي يكون شخصاً غريباً في المجتمع الإنساني المتكامل وفق المنظور الإسلامي[56].

ودلل السيد موسى الصدر على أزلية الحوار الإنساني فهو ليس آنياً ، ونص عليه القرآن الكريم في سورة البقرة الآية (30) بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿**إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني اعلم ما لا تعلمون**﴾ صدق الله العظيم ، مشيراً أن الله تعالى لم يُشر الى حوار حدث قبل الإرادة الإلهية في خلق الإنسان ، ومن هذا الحوار استطاع الإنسان انتهاج مسيرته ليصبح خليفة الله في الأرض ، وعكس السيد موسى الصدر اثر الحوار والحاجة إليه في وضع لبنان الاستثنائي بعد أن دخلت البلاد في خضم الحرب الأهلية 1975-1990[57] حيث التقاتل باسم الدين والطائفة والمذهب ، واخذ الحوار مداً أوسع عندما بادر المطران غريغوار حداد بزيارة للإمام موسى الصدر في صور بُعَيدَ الحرب الأهلية عارضاً عليه التعاون من خلال حركة اجتماعية شاملة لكل الطوائف اللبنانية ، تقييم الواقع الاجتماعي المتردي في لبنان ، والذي استغل من نفر قليل استخدموا الدين وسيلة للحصول على المكاسب السياسية محاولين جر الشارع اللبناني نحو مصير مجهول ، حارمين إياه من كنف العيش المشترك الذي ارتضاه لبنان طوال عقود كثيرة خلت[58].

كان السيد موسى الصدر كثير التركيز على مشاركة **"المقامات الروحية"** في مسألة الحوار الديني وموضوع تقريب وجهات النظر بين الفرقاء ، لما لها من تأثير واضح على المجتمع وتوجهه ، فهي حسب رأيه **"تترك بصمة واضحة من خلال الالتفاف العقائدي لمجموع المعتقدين"** ، مبيناً أن الاختلاف الحاصل في موضوع العقيدة لم يمس الأصول إطلاقاً ، وإنما اقتصر على الفروع التي تمثل عاملاً متحركاً وفق لضروريات تطور المجتمعات وحاجتها الى ما هو جديد يلائمها ، ولهذا فسر أن المشكلة تكمن في تداخل المصالح السياسية التي حاولت استغلال العاطفة الدينية والمذهبية لنصرة مشروعها ، ويقول في هذا الشأن:

"إن من يظن أن وجود الطوائف المختلفة في لبنان ، وتنظيم شؤون الطوائف من أسباب ضعف الإحساس الوطني والقومي ، فقد ينظر الى هذا الأمر من زاوية ضعيفة ، بل الطوائف المختلفة المنظمة لمنطلقات التعاون هي مكاسب لمليارات البشر في هذا العصر وفي العصور الماضية"[59].

وان أبعاد عملية التقارب والتآلف الديني والمذهبي غايتها خلق اللحمة الاجتماعية في بنية المجتمع المتنوع ، تجنباً لما يصيب المجتمع من أخطار داخلية أو خارجية ، وقد وصف في ذلك ما نصه:

"أنا لا أجد أي خطر خارجي يذكر على لبنان ، وحتى على أي بلد أو أي شعب ، أو أي امة ، فالخطر الأساس هو الخطر الداخلي ، حتى العدو يحاول أن يستغل الانقسامات والأخطار الداخلية فيضرب البلد من خلالها"[60].

أوضح الدكتور حسين كنعان[61] في رؤية السيد موسى الصدر في الحوار الديني والمذهبي انه اعتبر الشخص الآخر عبارة عن **"أخ لك في الإيمان أو أخ لك في الإنسانية والعيش المشترك ، وما دام الأنا والآخر يحترمان حقوق بعضهما البعض ولا يسيئان الى معتقدات بعضهما البعض ، فهما يتحاوران بالحكمة والرؤية والكلمة الحسنة"**[62].

رأياً تقارب كثيراً مع رؤية حسن حب الله النائب السابق في مجلس النواب اللبناني عن حزب الله حول مفهوم السيد موسى الصدر في حوار الأديان ، فيؤكد أن مشروعه لم يقم على أساس اعتماد الأديان كما هي ألان في مذاهبها وفرقها وتشريعاتها ، بل انه اعتمد الحوار من مبدأ وحدانية مصدر التشريع والمتمثل بالله سبحانه وتعالى ، ذلك أن الإنسان لا يمكن أن يبلغ إنسانيته بمعزل عن الذات الإلهية المقدسة ، ويعتبر أن لا حضارة إنسانية يمكن أن تقوم بمعزل عن الدين ، وهي معادلة اوجب السيد الصدر الجميع احترامها ، لأنها تقوم على إيمان الإنسان بالله وهذا الإيمان يجعل الإنسان يعمل من اجل أخيه الإنسان[63].

ذكر رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري[64] في كلمة ألقاها بالنيابة عنه النائب سمير عازار ، بملتقى بلدية صور انف الذكر ، أن السيد الصدر كان ذا خطاب إنساني شامل وجامع ، خاطب الشعب اللبناني بكافة طوائفه ، لأنه وعى أن مشكلة لبنان لا تخص جهة على حساب جهة أخرى ، وكثيراً ما أكد على **"مركزية الهوية اللبنانية في حركته الإصلاحية وفكره الديني المتنور"** ، وهو لم يشرع في كافة أدبياته لمعالجة الحرمان في منطقة دون منطقة أخرى ، بل جعلها مشكلة عامة ، واستدل في كلمته على الموضوع هذا ضارباً مثلاً في توقيع البيان الأول لحركة المحرومين ، والذي وقع من شخصيات دينية وفكرية وثقافية وسياسة ضمت كافة أبناء الطيف اللبناني[65].

كان مشروع الإصلاح الاجتماعي للسيد موسى الصدر بكافة تفاصيله محط اهتمام المفكرين والساسة والمثقفين ورجال الدين على اختلاف مللهم ، فكان مشروعاً مهما بالنسبة لهم ، حاول كل مختص في شأنه أن يطرح رؤيته الخاصة وفق منظور ثقافته ، فكان لرجال الدين لمساتهم الواضحة بالثناء والتقدير والإعجاب لأطروحاته ، لأنه عالج مشاكلاً في غاية الأهمية ، حاولت الظروف والأحداث التي مر بها لبنان أن تُبعد كثيرا من تلاقي المتعايشين في هذا البلد فكرياً ومذهبياً ، طرحا أثنى عليه الأب الدكتور أنطوان ضو أمين عام اللجنة الأسقفية للحوار المسيحي الإسلامي والذي ذكر في مداخلةٍ له خلال الجلسة الثالثة لملتقى بلدية صور انف الذكر أن السيد الصدر **"جعل من الحوار المسيحي الإسلامي أو العيش معاً ثروة لبنان وكنز المسيحية والإسلام وحضارة العصر والمستقبل"**[66].

وضع الإسلام في الإنسان غايته المنشودة وهدفا أسمى تُبنى من خلاله الطرق الصحيحة لقيام المجتمع المتكامل ، فلكي يبنى مجتمع مثالي ومتكامل لابد من بناء الإنسان نفسياً وروحياً ، وهما مرتكزين شكلا صميم حركة الإصلاح الاجتماعي في مشروع السيد موسى الصدر ، ذلك المشروع الذي جعله لكل لبنان لا لطائفة أو نوع اثني معين ، واشترط في العلاقة الروحية بين الإنسان وخالقه أو الإنسان والمجتمع من خلال نافذة الدين أن يعتمد فيها على التنظيم ، فلا نتائج ايجابية بدون التنظيم ، وهو يشتمل التنظيم في النفس والتنظيم في الشخص الآخر والتنظيم مع المجتمع[67].

ذلك المجتمع الذي جعل منه السيد موسى الصدر غايته السامية ، لأنه وعاء الحراك الاجتماعي بنوعيه الايجابي والسلبي ، فبعد أن استعرضنا وبشكل شامل تقريباً لأبرز المحطات التي عالجها السيد موسى الصدر في **"مشروع الإصلاح الاجتماعي"** ومنها الإنسان أولاً ، لأنه أساس المجتمع وصلبه ، وثم الركيزة الأساسية للمجتمع متمثلة بشريحة الشباب صاحبة الحراك الفكري والثقافي والاجتماعي "شديدة التأثير والتأثر" بالظروف الداخلية والخارجية ثانياً ومن ثم عرجنا على رؤيته وفكره تجاه الطوائف والطائفية والدين واثر الحوار الديني وآثارهما في المجتمعات المركبة اثنياً كالمجتمع اللبناني ثالثاً ، نستعرض رؤيته أخيراً تجاه المجتمع ككل كونه الحاضنة الكبيرة لكل المحركات هذه ، وكيف تمنى أن يكون وفق المنظور الإسلامي المتعايش والمتسامح مع بقية الأديان الأخرى ، ليس في لبنان فقط ، بل كان خطابه شاملاً لكل المجتمعات العربية الأخرى صاحبة النوع نفسه ، فأوجب على المجتمع إذا ما أراد أن يكون مثالياً ومتكاملاً أن يهيئ فرص الالتزام لأبنائه ، فرصاً لا تأتي من فراغ حسب رأيه ، بل تشترك فيها مجموعة من العوامل منها الدين وتعاليمه فيقول أن:

"الإسلام دين الله ، ودين الله هو سبب سعادة الإنسان في هذه الحياة ، وهو الذي ينظم العلاقة الاجتماعية بين الإنسان والمجتمع في ضوء الالتزام الأخلاقي بمبادئ الدين والتعاليم الإلهية...".

وحمل النظام السياسي في توفيره سبل العدالة الاجتماعية للإنسان من خلال تشريع القوانين الوضعية لخدمته والمستندة الى القوانين الإلهية ، وقدرة تلك القوانين على صهر **"فرقاء الاثنية"** في العيش المشترك[68] ، المبني على الوحدة في إطار العلاقات الإنسانية والاجتماعية كونها الراعي الرئيس في تماسك المجتمع وانصهاره على اختلاف مللة الاثنية والطائفية ومنها الشعب اللبناني[69].

عرف السيد الصدر المجتمع بأنه **"الإنسان زائداً العمل المتبادل"** ، مشيراً الى التفاعل بين أبنائه هو أساس قيام المجتمع وأساس حركته ، فالإنسان يتكون مع الغير ، وحاجته للآخرين حاجة أزلية منذ خلقه هو بحاجة الى بني نوعه وثقافته مرتبطة ارتباطا كليا بوجود الغير[70].

أشارت السيدة رباب الصدر رئيسة مؤسسات الإمام الصدر ، في مؤتمر كلمة سواء السادس انف الذكر ، أن ثمة أسباب دفعت بالسيد موسى الصدر لان يتبنى لبنان بلداً لمشروعه الإصلاحي ، ومنها صغر مساحته ، ووضوح التداخل بين نسيجه الاجتماعي وما يطرحه هذا التداخل من اختلاف في وجهات النظر ، اختلافاً تمكن خلاله أن يستغل مساحة حرة في توجيه المجتمع وإعادة بناء ما يبنى على مفاهيم خاطئة تحاول أن تفرق الكلمة وتضع القطيعة في المجتمع اللبناني ، ورأت أن القاسم المشترك في مشروعه هو

إشاعة الإيمان بالله باعتباره القيمة المشتركة عند أبناء الوطن الواحد ، وانطلق في مشروعه من إعادة تقييم الأخلاقيات الشخصية ، لان حركة المجتمع تنطلق من الفرد نفسه ومن رؤيته للأشياء كما هي ، وليست كما في نفسه[71] .

وضع السيد الصدر أسساً لتنمية المجتمع وتطوره ، أهمها **"الحوار"** ويعرف ذلك الحوار بـ**"انه المساواة بين كل الأطراف من اجل الوصول الى حل المشاكل"** فلا حل لأي مشكلة في المجتمع إذا لم يكن كل طرف فيه قادراً على تقبُّل الآخر مهما اختلف عنه في الرأي والمضمون ، ووجد أن لا حوار بالاعتماد على محاكاة المجتمع بكل أعدادهِ ، بل انه **"يجري الحوار بين ممثلين حقيقيين لأصحاب العلاقة"** الذين يمتازون بصفة الانفتاح والتسامح ليكون مُمتلئً بما يخدم المجتمع[72].

واعتبر أساس تكوين المجتمعات قامت على وجود الأفراد المتبادل عملهم وكفاءتهم بعضهم مع البعض الآخر ، وهذا التبادل يحصل لأحد الأسباب الثلاثة ، وهي التفاوت في الكفاءة ، وعدم قدرة الفرد أن يحقق أهداف وغايات المجتمع إلا بوجود الآخرين ، وعدم قدرت الإنسان على مواجهة الظروف الخارجية إلا بوجود الآخرين ، وهي عوامل تفرض على البشر تكوين المجتمعات ، معتبراً إياها أسباب رئيسية في نفس الإنسان منذ الخلق لتكوين المدنية في المجتمعات[73].

قيم السيد الصدر صورة المجتمع الإنساني في ظل الإسلام ، محدداً مبادئ عدة لذلك المجتمع ، فهو مجتمع موحد خالي من صراع الطبقات والفئات ، وان يتكون من أفراد متفاوتة من حيث الكفاءة والطاقة بوجود التعاون والتكافل ، ويمثل المجتمع صورة كاملة عن الإنسان لا عن جانب واحد من جوانب وجوده[74].

وميز المجتمعات التي تسودها العدالة الاجتماعية ، حيث تنعكس تلك العدالة على المجتمع نفسه ايجابياً ، لأنه حال عدم وجود العدالة تلك بحسب رأيه "تحيط به الأخطار" ، وهي التي تمكن الجميع من السعي والبناء والعطاء فيعود الخير على الجميع ، وفقدانها ينجم عنه حرمان قسم كبير من المجتمع من بعض حقوقه أو كلها وبعض كفاءاته أو كلها[75] ، والمجتمع قائم على أساس الاتصال بين أبناءه وهذا ما يجعل المجتمع يصنف الى نوعين **"المجتمع المؤمن"** ويعرفه بأنه المجتمع الذي ينطلق في وضع أسس اتصالاته على الإيمان بالله ، والمجتمع **"غير المؤمن"** وهو المجتمع الذي يضع الابتعاد عن الله أساساً لاتصالاته ، معتبراً العلاقة والمصلحة والتبعية سباقة في علاقات الأفراد[76] . وهنا وضع الكل في المجتمع أمام واجبه ، داعياً الى ضرورة الخروج من التواني والخنوع ، وعلى الكل أن يجعل حاجة المجتمع سباقة على حاجته وأهوائهِ ، وعلى الإنسان أن يتجرد من مصلحته الشخصية والمادية فيقول **"لا انتصار للإنسان ما دام يؤمن بهواه من دون الإيمان بالله"** وقوة المجتمع تأتي من قوة إيمانه بالله وارتباطه بالخالق[77].

من خلال ما تقدم حول طبيعة المجتمع ، أراد الإمام الصدر أن يطرح فكرة في غاية الأهمية ، حاول من خلالها الابتعاد بالمجتمع اللبناني على وجه الخصوص أو المجتمعات الأخرى الشبيهة به اجتماعيا ، عن تأثيرات السياسة ومحاولة زجه في أتون التناقض الفكري والعقائدي ، سياسة اعتمدت في قوامها على تأييد ومساندة المجتمع كأساس لترويج أطروحاتها الفكرية ، في إشارة الى ضرورة بناء المجتمع وفق منظور إسلامي متعايش مع المنظورات الدينية الأخرى ، وهنا اعتمد مبدأ الإيمان بالله كأساس ابتنى عليه نظرية التقسيم بين المجتمعين انفي الذكر.

ذكر النائب في مجلس النواب اللبناني محمد فنيش في ورقة عمل قدمها خلال اليوم الأول من أعمال مؤتمر كلمة سواء الخامس آنف الذكر ، أن الإمام موسى الصدر:

"أيقن وبشدة مشكلات لبنان والتفاوت الاجتماعي والفجوات الإنمائية بين المواطنين والمناطق اللبنانية ... واستطاع أن يحدد مكامن الخطر وان يستشعر ما يهدد سلامة الوطن ومصير ومستقبل الأمة".

وشخص نقاط الخلل في المجتمع والتي ضّعفت من تماسكه اجتماعياً ، فـ**"الحرمان"** يُعد أساساً في ذلك التشتت ، امراً دفع الناس الى الهجرة بنوعيها الخارجية ، أو لمناطق اسماها **"حزام البؤس"** حول العاصمة بيروت ، امراً افرز وضعاً اجتماعياً جديداً يمكن وصفه بالمأساوي على جميع الأصعدة ، فضلاً عن **"الظلم الاجتماعي"** جراء الغبن الذي لحق بحق شرائح واسعة في الوظائف الإدارية الرسمية ، ترافق ذلك حسب وصفه مع الإهمال واللامبالاة من زعماء السلطة[78].

بدأ بالحرمان شعاراً انطلق فيه نحو مشروع إصلاحي اجتماعي متكامل ، واستطاع أن يؤسس من خلاله حراكاً شعبياً مطلبياً تمثل بحركة المحرومين ، تلك الحركة التي تسعى حسب تعبيره: **" كي لا يبقى في لبنان محروماً ، ولكي لا تبقى في لبنان منطقة محرومة... إنها وبكل وضوح محاربة الحرمان وممارسة الحق..."** ، ووضع مجموعة مسببات دعته لان تتنامى في لبنان بالطريقة هذه ، منها القوى السياسية والطوائف والثقافات والظروف المحلية والظروف الدولية ، أموراً وقفت في مسيرة تطور لبنان وتنظيمه[79]. ولكونها حركة اجتماعية فلها أبعادها حسب رأيه منها البعد ألعمقي المنطلق من الإيمان بالله والبعد العرضي المتمثل بجماهير الحركة والبعد الطولي متمثلاً بنتائجها على الواقع الاجتماعي[80] ، وبين أن احد أوجهها الاجتماعية هو تصحيح المناخ السياسي الذي افرز تباعداً بين النسيج الاجتماعي ، مشيراً أن الخلافات السياسية سبباً مباشراً في تدهور الحياة الاجتماعية ومحاولة إفساد أي مشروع اجتماعي يمكن أن يأتي ثماره لمصلحة لبنان[81].

وتطرق النائب نفسه الى رؤى وأهداف السيد موسى الصدر حيال المجتمع الواجب بناءه بطرق جديدة ، فكانت بداياته اجتماعية بحتة ، متخذة من الوسائل والأنشطة التربوية والثقافية والفكرية ضرورة لإعداد المجتمع والمطالبة بحقوقه ، بعيداً عن تحديد حدود زمنية في التصدي للشأن العام ، وكان جهده منصباً على:

"انتقاء الناس وتأهيلهم وتربيتهم سلوكياً ، لينطلق من خلالها الى المشروع الأوسع وهو المطالبة بالإصلاح على الصعيد السياسي ، متخذاً من تبريرات وتفسيرات تعبر عن قناعات حول نظرة الدين ونهجه في التحرك والإصلاح الاجتماعي ، ومن مفهومه للإنسان والأوطان والمجتمعات ".

زاوية مهمة اتخذها السيد موسى الصدر وسيلة في التغيير[82] ، رأياً اتفق فيه تقريباً مع نيقولا شماس المستشار والكاتب الاستراتيجي في القضايا الاقتصادية والاجتماعية اللبناني ، الذي طرح رؤيته عن مشروع الأمام الصدر الاجتماعي فيقول: **"انه كان مؤمناً بلبنان وبوحدة لبنان في صورته المتعددة الألوان ، وبأنه لا يمكن أن تكون هذه الصورة الجامعة هي مصدر الخطر ، بل أن مصدر الخطر هو الواقع الاجتماعي العام"** وأشارَ أن السيد الصدر كانت حربه الأولى والأخيرة ضد الجهل ، عاداً إياه مصدر كل علة تضرب بناء أي مجتمع كان[83].

حدد في أولويات سلم اصطلاحاته الاجتماعية رفضه **"التغيير بالعنف"** آخذاً بعين الاعتبار حجم الوطن وتعقيد تركيبته الاجتماعية ، مفضلا في ذلك الأساليب الديمقراطية ، لأنها حسب تعبيره كفيلة بالتطور الهادئ والهادف ، ويقرن في ذلك ضرورة التغيير السياسي مع التغيير الخلقي للمجتمع الذي اعتاد نمطاً معيناً من العيش وفرته ظروف عدم التكافؤ في العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لصالح جهة على حساب جهة أخرى[84]. وبين ضرورة أن تسود العدالة الاجتماعية مقترنة بالمصالحة الوطنية الشاملة التي تضم سائر فئات المجتمع ، والمصالحة حسب تعبيره لا تعني **"المصافحة"** بل هي **"لقاء إرادات لصنع الأسس الجديدة للمجتمع الأمثل"**[85].

واعتبر السيد موسى الصدر أن التفاوت في المجتمعات هو الأساس في تكوينها فيقول :

"أن كل تفاوت في المجتمع يمكن أن يكون مصدر خير ... في الحقيقة أن الذي يكون المجتمعات هو التفاوت بين الأفراد ، لان المجتمع هو مجموعة من البشر يتفاعلون فيما بينهم ، يأخذون ويعطون ..."

فيصف أن لا مجتمع دون تفاعل ، شرط أن يكون ذلك التفاعل مبني وفق اختلاف القدرات والطاقات والكفاءات والاستعدادات ، ويلخص معادلته الاجتماعية هذه بان **"التنوع لا يؤدي الى التفرقة بين البشر بل العكس هو الصحيح ، التنوع هو الذي يفرض الحاجة بين أبناء المجتمع بعضهم الى البعض..."**[86].

وحذر في ذات المضمون من ما اسماها بـ**"الأنانية الاجتماعية"** وهي أن ينظر كل شخص أو مكّون اجتماعي الى نفسه أو حاجاته نظرة خاصة لا تتجاوز حدود عائلته على المستوى الصغير أو طائفته على المستوى العام ، عاداً أن ما يملكه الإنسان هو من نعم الله عليه وقد تطورت النعم هذه خلال تجارب الآخرين ، وأنها لا تصل الى ذلك التطور لولا **"الجهد الجماعي"** لأبناء المجتمع ، والذي وصفه **"جهداً متطوراً بالماضي والحاضر والمستقبل"**[87].

ونبه الى قضية في غاية الأهمية ، **"أن لا تطور دون تنظيم"** ، ويأتي التنظيم هذا من خلال القوانين المشرعة ، حيث حتم على الإنسان إذا ما أراد أن ينشد التطور في المجتمع ، عليه أن ينظم العلاقة مع الموجودات ، وهي علاقة لا يمكن الاعتماد فيها على القوانين الوضعية فقط ، دون أن يكون للقوانين السماوية ثقلاً فيها ، وبرر ذلك بالقول **"أي قانون وضعي يتأثر بالثقافة المحدودة والعواطف الخاصة ، والمصالح الشخصية المختصة بواضعه مهما حاول التجرد"**[88].

تبين مما تقدم ان السيد الصدر قد تناول الواقع الاجتماعي بكل تفاصيله وحيثياته واعتبره المنطلق الاساس لاصلاح المجتمع ، معتمدا في ذلك الاصلاح على الوسائل السلمية الكفيلة بالتغيير ، عادا الزخم المطلبي والاصلاحي يقف بالضد امام فساد المفسدين على كافة المستويات ، وعليه استخدم الوسيلة هذه غاية مشروعة اذا ما اراد النهوض بالمجتمعات على اختلاف نمطياتها ، ولم يحاول ان يفرق بين ادق تفاصيل ادوات التغيير ، وعليه لم تكن هناك من وسيلة استحقت الاصلاح الا ونادى مع ملاحظة عدم خروجه من الخط الاسلامي والتعاليم الالهية ، وبهذا فقد حضي بمشروعه هذا على مقبولية اجتماعية ليس من قرباء المذهب او الدين او الطائفة ، بل من كافة انواع الطيف الاثني والقومي في لبنان ، واعتبرته الزعامات الطائفية الاخرى منبعا غنيا من منابع التقريب بين المذاهب بما يؤدي ذلك الى التوفيق بين طيات المجتمع اللبناني او غيره

الخاتمة

تبين من خلال بحثنا هذا أن عوامل مهمة ساهمت بعينها في إنجاح مشروع الإمام موسى الصدر الإصلاحي في لبنان عدت على سبيل المثال لا الحصر مقومات نهوض المشروع الإصلاحي في لبنان ، كان في مقدمتها ما امتلكته هذه الشخصية من ميزات وكاريزما اختصت بها دون غيرها من قريناتها من الشخصيات الدينية الأخرى في لبنان ، جعلته يلعب أكثر من دور مقبول على الساحة اللبنانية ووسطها الاجتماعي ، وهو سليل عائلة دينية معروفة في جبل عامل هذه المنطقة التي مثلت النبع الأساس للتشيع في لبنان ، عائلة لها مقبوليتها واحترامها الديني والاجتماعي ليس في الجنوب فحسب بل في مناطق واسعة من لبنان ضمت الطيف الشيعي اللبناني ، امراً حضي على مقبولية مرأى ومسمع أبناء طائفته سواءا كانوا زعماء روحيين أو سياسيين أو طبقات كادحة محرومة ، ولو انه مثل على حين غفلة وفي أوقات ليست بالقليلة حجر عثرة بوجه بعض الزعماء السياسيين التقليديين ، لأنه قلب موازين الولاء الزعمائي والطائفي الذي بني عليه النظام السياسي التمثيلي في المؤسستين التشريعية والتنفيذية اللبنانية.

كانت الحاجة ملحة لقدومه الى لبنان خاصة وانه قدم بناءا على طلب عائلة السيد عبد الحسين شرف الدين في عام 1957 فكان مقدمه عام 1959 بداية انطلاق مشروعه الاصلاحي في لبنان ، وهذا ما اكسبه مقبولية الشارع العاملي له ، الذي تحفز له بطريقة سريعة عقب ولوجه صميم معانات الناس ومآسيهم.

احدث السيد موسى الصدر وفي غضون سنوات قليلة جدا انقلابا دراماتيكيا في الساحة اللبنانية ، انقلابا قل نظيره في مستوى الحركات الإصلاحية الاجتماعية ، فالحركة هذه اختلفت بأنها ذات صبغة عدها البعض من المؤرخين بالدخيلة على لبنان ، خاصة وان نشأت السيد الصدر كان جلها خارج لبنان ، ولا يمت له بصلة إلا تلك الجذور لعائلته الدينية في جبل عامل ، وعليه فهو أمام تحدي كبير حاول من خلاله كسب الرأي العام في الجنوب الى جانبه ، من خلال استنهاض همم أبناءه ذات الحقوق المسلوبة والمنتهكة على الرغم من ثقلهم العددي.

ابتعد عن استخدام مفهوم القوة والعنف سبيلاً للتغيير أو الإصلاح في بادئ الأمر ، لأنها بحسب مفهومه وسيلة غير شرعية من شأنها أن تؤدي الى نتائج غير مقبولة ، فأعتمد الحوار الهادي البناء للمطالبة بالحقوق ، وسيلة بدأها بمجموعة من النشاطات الفكرية والثقافية ، كتأسيس الجمعيات الخيرية وإقامة الندوات الحوارية والتثقيفية ، ليعمل من خلالها الى لفت أنظار الطبقات المضطهدة الى مشروعه وكسب تأييدها وتكوين قاعدة شعبية مؤيدة ومساندة لينتقل بها ، الى المطالبة الأوسع مع النظام السياسي بحقوق طائفته.

حاكى الأمام موسى الصدر الواقع اللبناني ككل ، لم يكن بمستوى التحجيم على نوع معين اختص به أو انتمى إليه دينياً أو مذهبياً أو سياسياً فيما بعد ، بل كان ذا خطاب عام وشامل لكل طيات المجتمع اللبناني وانتماءاته المختلفة ، وهذا ما جعله ينال تأييد مرجعيات روحية أخرى اختلفت معه في الدين والمذهب ، ليشكل في ذلك جبهة داخلية ضمت مختلف أنواع الطيف الاجتماعي والديني اللبناني ، وساهمت في إرغام النظام السياسي على الاعتراف في اقل تقدير بحقوق طائفته رسمياً من خلال إنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ليكون ممثلاً عنها كباقي الطوائف الرسمية الأخرى في لبنان والتي وصلت الى خمسة عشر طائفة معترف بها من قبل الحكومة.

كان متدرجاً في عنوان الإصلاح ، حاكى الواقع من الخصوصيات الى العموميات ، لم يطلب إصلاح المجتمع ككل في بداياته ، لأنه وجد في ذلك تشتيتاً لجهوده ، فجعل هناك برنامجاً خاصاً بدأه بالإنسان ومن ثم المؤثرات الأخرى التي تحيط به ودورها في صقل شخصيته كالدين والطائفة والنظام السياسي ، ليضع النتائج العامة في المجتمع ككل على اعتباره الوعاء الجامع والصورة النهائية للمشروع الإصلاحي.

الهوامش

[1] موسى الصدر:ولد في 4 حزيران 1928 وحجز في 31 اب 1978 في ليبيا ، من مواليد مدينة قم الايرانية ، من عائلة من كبار علماء الدين العامليين التي تعود جذورها الى السيد صالح شرف الدين في قرية شحور العاملية في جنوب لبنان ، التحق بمدارس قم الابتدائية في عام 1934 ، ودخل عام 1941 الحوزة العلمية لدراسة علوم الفقه وصولا الى درجة الاجتهاد ، التحق بجامعة طهران عام 1951 لدراسة الحقوق تخرج منها عام 1953 ، وكان اول معمم يتلقى علومه الحديثة في الجامعة ، وعمل مع شباب اخرين لمواجهة المد الماركسي الذي كان رائجا ذلك الوقت ، وكان مواكبا للحركات الشعبية والمطلبية الايرانية وقتئذ ، سافر الى النجف الاشرف في عام 1954 لمتابعة تحصيل العلوم الفقهية العليا ، وكان له شرف المشاركة في جمعية منتدى النشر النجفية ، عاد الى حوزة قم في عام 1958 وشارك في تأسيس مجلة مكتب اسلام وتولى رئاستها وشارك في كتاباتها ، شارك في عام 1959 مع علماء اخرين في مشروع تدوين اصلاح مناهج العلمية في الحوزة ، قدم الى مدينة صور في اواخر 1959 وعمل فيها عالم دين خلفا للسيد عبد الحسين شرف الدين ، اطلق السيد عمله الاجتماعي المؤوسساتي بإعادة تنظيم جمعية البر والاحسان وانشاء مجموعة اخرى من المؤوسسات التربوية والمهنية والصحية ، عمل منذ عام 1966على تنظيم شؤون الطائفة الشيعية في لبنان انتهت بإقرار مجلس النواب اللبناني قانون المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى عام 1967 ، وهي مقدمة مهمة لانشاء حركة المحرومين في لبنان . هاني عبيد زيباري ، الإمام موسى الصدر ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في لبنان 1960-197 رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة : كلية الآداب ، 2005) ؛ عدنان فحص ، السيد موسى الصدر السيرة والفكر ، 1969-1975 ، (بيروت : دار الفكر العربي ، 1996).

[2] مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، موسى الصدر والخطاب الانساني محاضرات وابحاث للامام السيد موسى الصدر ، (بيروت : دار بلال : 2009) ، ص14.

[3] المصدر نفسه ، ص16.

[4] المصدر نفسه ، ص17-ص19.

[5] مؤتمر كلمة سواء السادس ، حوار الحضارات اجتمعنا من اجل الانسان ، (بيروت :مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، 2001) ، ص111-ص112.

[6] مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، المصدر السابق ، ص348.

[7] المصدر نفسه ، ص249.

[8] مؤتمر كلمة سواء الثالث ، بحثا عن حقوق الانسان في الذكرى الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان والعشرين لتغييب السيد موسى الصدر ، (بيروت : مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات : د . ت) ، ص35.

[9] سليم أحمد الحص (1929 -) : ولد في بيروت ، درس إدارة الأعمال في الجامعة الأمريكية عام 1952 ، ونال شهادة الماجستير في الاختصاص ذاته من الجامعة نفسها عام 1957 ، اتم الدكتوراه في الولايات المتحدة عام 1961 ، وبدأ حياته المهنية بالعمل في مؤسسات اقتصادية عديدة ، حتى عين مستشارا للرئيس الياس سركيس عام 1976 ، تقلد منصب رئاسة الوزراء في الأعوام 1976 و1979 و1987 ، اثر اغتيال رشيد كرامي وبقي في منصبه حتى بعد تكليف العماد ميشال عون رئاسة الوزراء ، في إطار ما عرف بعهد الحكومتين ، وترأس مجلس الوزراء عام 1998 ، انتخب نائبا عن بيروت عام 1992 و1996 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء 1842-2012 سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال 170 سنة ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، 2012) ، ص159-ص160.

[10] المصدر نفسه ، ص101.
[11] المصدر نفسه ، ص104.
[12] المصدر نفسه ، ص 160-ص161.
[13] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، محاضرات للامام السيد موسى الصدر ، التغيير ضرورة حياتية ، (بيروت :مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، 2011) ، ص20.
[14] المصدر نفسه ، ص21.
[15] المصدر نفسه ، ص22.
[16] الشيخ عبد الامير شمس الدين 1936-2000: مواليد النجف الاشرف ، ينتهي نسبة إلى الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي، الملقّب بشمس الدين ، درس في مدارسها العلوم الدينية المختلفة ، درس "كفاية الأصول" على الشيخ محمد تقي الأيرواني، و "اللمعة الدمشقية" على الشيخ محمد تقي الجوهري، وجانباً من تقريرات الشيخ النائيني على الشيخ محمد تقي الفقيه، ورسائل الشيخ الأنصاري في الأصول العلميّة على السيد عبد الرؤوف فضل الله، و "المكاسب" في الفقه للشيخ الأنصاري على السيد علي الفاني. ثمّ أتمّ دراسته على "مستوى الخارج" في الفقه على المرجع الأعلى في حينه السيد محسن الحكيم ، وفي الفقه والأصول على السيد أبي القاسم الخوئي ، ي بداية نشاطه الفكري في العراق أصدر الشيخ شمس الدين كتاب "نظام الحكم والإدارة في الإسلام" ثم كتاب "بين الجاهلية والإسلام"، وهما من الكتب المعتبرة التي واجهت بكفاءة ودراية تيّارات الإلحاد والشيوعيّة من جهة، وتيارات التطرّف والحزبيّة الإسلاميّة من جهة أخرى. وعلى صعيد الفقه السياسي يُعتبر الإمام شمس الدين من أوائل الفقهاء الشيعة المعاصرين في العالم العربي الذين اهتموا بمسألة نظام الحكم في الإسلام، حيث ألّف كتابه الموسوم بهذا العنوان سنة 1954م ، عاد الإمام الشيخ محمّد مهدي شمس الدين إلى لبنان سنة 1969 ليشارك الإمام السيّد موسى الصدر في تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. وقد بذل جهداً كبيراً في صوغ توجّهات إسلاميّة لبنانيّة حول دور المجلس وفاعليّته في إطار المشروع الوطني التوحيدي الذي صاغه مع الإمام الصدر لدور الشيعة والمسلمين عموماً في لبنان http://shamseddine.com
[17] بلدية صور ولجنة الحقوق للدفاع عن القضايا الوطنية والانسانية والقومية ، سماحة الامام موسى الصدر "وجود وحضور دائم رغم التغييب" ، تقديم نبيه بري ، (صور : مطبعة تكنو برس الحديثة : 2003) ص97-ص98.
[18] المصدر نفسه ، ص106.
[19] الشيخ احمد زين : خطيب ومدرس في جامع العمري الكبير في صيدا ، وقاضي صيدا الشرعي ، حاصل على شهادة العالمية مع اجازة القضاء الشرعي من كلية الشريعة في الازهر ، وامين سر هيئة نصرة الجنوب برئاسة الامام موسى الصدر ، وعضو مؤسس في تجمع العلماء المسلمين في لبنان . مؤتمر كلمة سواء الخامس ، المقاومة والمجتمع المقاوم قراءات في مسيرة الامام موسى الصدر ، (بيروت : مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، 2001) ، ص69.
[20] المصدر نفسه ، ص139.
[21] المصدر نفسه ، ص140.
[22] حركة المحرومين :حركة اعلنها موسى الصدر في خطاب له يوم 17 اذار 1974 بمظاهرة مسلحة تضم عشرات الالاف من الشيعة واعلن ان السلاح زينة الرجال وكانت الحركة تدعم خطواته السياسية ينظر: توفيق المدني، امل وحزب الله ، دار الهادي، بيروت (ب.ت) ، ص42 .
[23] مؤتمر كلمة سواء الخامس ، المصدر السابق ، ص 140.
[24] مركز الامام الصدر للدراسات والابحاث ، الاسلام وكرامة الانسان ، (بيروت : مركز الامام الصدر للدراسات والابحاث ، 2009) ، ص17-ص18.
[25] المصدر نفسه ، ص 20-ص21.
[26] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، موسى الصدر والخطاب الانساني ، المصدر السابق ، ص19-ص20.
[27] موتمر كلمة سواء الثالث ، المصدر السابق ، ص241-ص242.
[28] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، محاضرات للامام السيد موسى الصدر ، التغيير ضرورة حياتية ، المصدر السابق ، ص31-ص32.
[29] المصدر نفسه ، ص35.
[30] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، الدين وحركات التحرر في العالم العربي ، العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام واوضاع الامة الاسلامية اليوم ، ط2 ، (بيروت : مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، 2009) ، ص7.
[31] مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، محاضرات للامام موسى الصدر ، احاديث السحر ، ط2 ، (بيروت : مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، 2011) ، ص84.
[32] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، موسى الصدر والخطاب الانساني ، المصدر السابق ، ص56.
[33] المصدر نفسه ، ص212.
[34] المصدر نفسه ، ص312.
[35] المصدر نفسه ، ص214.

[36] مركز الامام الصدر للدراسات والابحاث ، الجانب الاجتماعي في الاسلام ، ط2 ، (بيروت :مركز الامام الصدر للدراسات والابحاث ، 2009) ، ص6-ص8.
[37] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، موسى الصدر والخطاب الانساني ، المصدر السابق ، ص220-ص221.
[38] الميثاق الوطني 1943 : وهو عبارة عن اتفاق وقعه كل من الرئيس اللبناني بشارة الخوري ورئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح تضمن استقلال لبنان وتخلي المسيحيين عن الرغبة في الحماية الفرنسية ، مقابل أن يتخلى المسلمون عن فكرة ضم لبنان إلى سورية أو الدخول في أية وحدة عربية أكبر، وأن تعترف بذلك سوريا والدول العربية الأخرى، وتكون علاقات لبنان مع كافة الدول على أساس الصداقة دون أن تلتزم مع أيه دولة بأية إرتباطات . وان يكون لبنان ذو وجه عربي، أي أن يقتصر إقتراب المسيحيين من العروبة بالاعتراف **"بوجه لبنان العربي"** وأن يتم تعاونه مع الدول العربية على أساس إحترام استقلاله التام وسيادته الوطنية الكاملة وهو في ذلك لا ينحاز إلى دولة عربية دون أخرى، كما أنه لا يسير في ركاب أية دولة عربية بما يتعارض مع مصالحة ووحدته. كما تضمن الاتفاق على التوزيع الطائفي للوظائف أي أن يجري تقاسم الوظائف على أساس ا لتوزيع الطائفي العادل ، أي حسب أهمية وحجم كل طائفة ، لذلك اتفق على أن يتم توزيع مقاعد مجلس النواب بنسبة 6 – 5، وهي نسبة المسيحيين إلى المسلمين، أما فيما يتعلق بالوظائف الفنية فتعطى الأولوية فيها للكفاءات الشخصية بدون أن اعتبارات طائفية، وعملاً بهذا المبدأ وزعت الرئاسات الثلاث كما يلي، رئاسة الجمهورية للموارنة، رئاسة مجلس النواب للشيعة، ورئاسة مجلس الوزراء للسنة . للتفصيل اكثر ينظر: محمد رضيوي فجر محمد المحمداوي ، الازمة السياسية اللبنانية عام 1943 والموقف الدولي منها ، "رسالة ماجستير" ، (جامعة ذي قار : كلية التربية ، 2010).
[39] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، موسى الصدر والخطاب الانساني ، المصدر السابق ، ص226- ص228.
[40] المصدر نفسه ، ص230-ص231.
[41] مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، ابجدية الحوار محاضرات وابحاث للامام السيد موسى الصدر ، ط2 ، (بيروت :مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، 2007) ص20.
[42] شارل حلو : شارل اسكندر حلو (1913 – 2001): صحافي ومحامي وسياسي لبناني، حاصل الحقوق من جامعة القديس يوسف عام 1934 وعمل في الصحافة وساهم في تأسيس حزب الكتائب 1936 وانسحب منها بمدة قصيرة شارك في عدة وزارات من 1949 – 1964 ، وانتخب رئيساً للجمهورية في 18 اب 1964 خلفاً لفؤاد شهاب بحصوله على 92 صوت مقابل خمسة لمنافسة بيار الجميل وشهده عدد من الاحداث التاريخية المهمة مثل حرب 1967 ، والصدام بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني الذي توصل على اثره الى اتفاق القاهرة 1969 . ينظر : خليل احمد خليل، ملحق الموسوعة السياسية، (بيروت : المؤسسة العربية ، 2004)، ص441.

[43] بلدية صور ولجنة الحقوق للدفاع عن القضايا الوطنية والانسانية والقومية ، المصدر السابق ، ص58.
[44] مؤتمر كلمة سواء الخامس ، المصدر السابق ، ص90.
[45] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، الطائفية والشباب في لبنان ، (بيروت : مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، 2011) ، ص7.
[46] مركز الامام الصدر للدراسات والابحاث ، الجانب الاجتماعي في الاسلام ، المصدر السابق ، ص15.
[47] المصدر نفسه ، ص17.
[48] المصدر نفسه ، ص 21.
[49] مؤتمر كلمة سواء السابع ، الذات والاخر في الاعلام المعاصر ، (بيروت :مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، 2003) ، ص56.
[50] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، موسى الصدر والخطاب الانساني ، المصدر السابق ، ص31.
[51] المصدر نفسه ، ص57.
[52] مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، حوارات صحفية ، تأسيسا لمجتمع مقاوم ، (بيروت : مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، 2007) ، ص305-ص306.
[53] المصدر نفسه ، ص357-ص358.
[54] المصدر نفسه ، ص292.
[55] مؤتمر كلمة سواء السادس ، المصدر السابق ، ص89.
[56] موتمر كلمة سواء العاشر ، التنمية الانسانية وابعادها الدينية والاجتماعية والمعرفية ، (بيروت : مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، 2006) ، ص173.
[57] الحرب الأهلية اللبنانية :هي حرب دموية وصراع معقد دامت لاكثر من 15 عاما و 7 أشهر في 13 نيسان 1975وحتى 13 تشرين الاول 1990 شارك فيها كل الطوائف والإثنيات بالإضافة إلى العنصر الفلسطيني والسوري والإسرائيلي. اعتبرت أنها حرب الآخرين على أرض لبنان ، تعود جذوره للصراعات والتنازلات السياسية في فترة الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا ، وعاد ليثور بسبب التغير السكاني (الديمغرافي) في لبنان والنزاع الديني الإسلامي - المسيحي، وكذلك التقارب مع سوريا وإسرائيل . وقد حصل توقف قصير للمعارك عام 1976 لانعقاد القمة العربية ثم عاد الصراع الأهلي ليستكمل وعاد ليتركز القتال في جنوب لبنان بشكل أساسي، والذي سيطرت عليه بداية منظمة التحرير

الفلسطينية ثم قامت إسرائيل باحتلاله. وانتهت الأحداث بانتشار الجيش السوري بموافقة لبنانية عربية ودولية وذلك بحسب اتفاق الطائف والتي أدت إلى مقتل ما يزيد عن 150 ألف شخص وتشريد 40 ألف مهجر و17 ألف مفقود ومخفي قسراً. للتفصيل اكثر عن الحرب وتداعياتها ينظر : عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان 1975-1990 ، تفكك الدولة وتصدع المجتمع ، المجلد الأول والمجلد الثاني ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2008).

[58] مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، ابجدية الحوار محاضرات وابحاث للامام السيد موسى الصدر ، المصدر السابق ، ص17-ص19.

[59] المصدر نفسه ، ص19.

[60] المصدر نفسه ، ص21.

[61] حسين كنعان : مواليد بعلبك 1938 ، درس الماجستير في العلاقات الدولية في جامعة جورج واشنطن بأميركا عام 1964، والدكتوراه في العلاقات الدولية عام 1974 ، شغل مناصب عدة منها رئيس مجلس الادارة في الجنوب للفترة من 1979-1985 ، والنائب الاول لمصرف لبنان للفترة من 1985-1990 ، له مؤلفات باللغة الانكليزية والعربية منها النظام السياسي اللبناني البنى والوظائف و لعبة السياسات من بيروت الى واشنطن وشؤون سياسية ، وله العديد من البحوث والمقالات في المجلات العربية والعالمية . مؤتمر كلمة سواء السادس ، ورقة التعريف بالمحاضرين ، المصدر السابق ، ص120.

[62] المصدر نفسه ، ص135.

[63] المصدر نفسه ، ص186.

[64] نبيه بري :- سياسي وطني لبناني ولد في تيتن – قضاء بنت جبيل في كانون الثاني يناير 1938 نال اجازة في الحقوق من الجامعة اللبنانية وتابع دراسته في فرنسا ونال دبلوماً في الدراسات العليا في الحقوق تدرج في مكتب المحامي عبد الله لحمد ثم مارس مهنة المحاماة , عضو المجلس الإسلامي الشيعي الاعلى واحد مستشاري رئيس المجلس موسى الصدر انتخب رئيساً لحركة امل (أفواج المقاومة اللبنانية) بدلاً من رئيس مجلس القيادة في نيسان ابريل 1983 ثم جدد المؤتمر السادس للحركة وللمرة الرابعة على التوالي انتخابة رئيساً في نيسان ابريل 1986 وجدد للمرة الخامسة بعد انتهاء المؤتمر السابع في 1989/9/27 شارك في مؤتمري جنيف ولوزان عين وزيراً للعدل والموارد المائية والكهربائية والجنوب في حكومة الرئيس كرامي عام 1984 للمزيد انظر : عبد الوهاب الكيالي , الموسوعة السياسية ,ج6, ط3, بيروت, 1995, ص 557- 558 .

[65] بلدية صور ولجنة الحقوق للدفاع عن القضايا الوطنية والانسانية والقومية ، المصدر السابق ، ص47-ص48.

[66] المصدر نفسه ، ص131.

[67] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، الدين وحركات التحرر في العالم العربي ، العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام واوضاع الامة الاسلامية اليوم ، المصدر السابق ، ص8-ص9.

[68] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، موسى الصدر والخطاب الانساني ، المصدر السابق ، ص29.

[69] المصدر نفسه ، ص32.

[70] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، محاضرات للامام السيد موسى الصدر ، التغيير ضرورة حياتية ، المصدر السابق ، ص65.

[71] المؤتمر السنوي السادس ، المصدر السابق ، ص17.

[72] المصدر نفسه ، ص16.

[73] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، موسى الصدر والخطاب الانساني ، المصدر السابق ، ص72.

[74] المصدر نفسه ، ص121.

[75] المصدر نفسه ، ص249.

[76] مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، محاضرات للامام موسى الصدر ، الامام علي انسانية السماء ، (مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات : بيروت ، 2011) ، ص24.

[77] المصدر نفسه ، ص35.

[78] مؤتمر كلمة سواء الخامس ، المصدر السابق ، ص86-ص87.

[79] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، موسى الصدر والخطاب الانساني ، المصدر السابق ، ص310-ص311.

[80] المصدر نفسه ، ص322-ص325.

[81] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، محاضرات للامام السيد موسى الصدر ، التغيير ضرورة حياتية ، المصدر السابق ، ص80-ص82.

[82] المصدر نفسه ، ص89.

[83] المصدر نفسه ، ص280.

[84] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، تقرير الى المحرومين ، (بيروت : مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، 2009) ، ص10.

[85] المصدر نفسه ، ص12.

[86] مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، الطائفية والشباب في لبنان ، المصدر السابق ، ص 110.

[87] مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، محاضرات للامام موسى الصدر ، احاديث السحر ، المصدر السابق ، ص80.
[88] المصدر نفسه ، ص103-ص104.

المصادر

1. توفيق المدني، امل وحزب الله ، (بيروت :دار الهادي، "د.ت")موسى الصدر ، (بيروت : دار بلال : 2009).
2. خليل احمد خليل، ملحق الموسوعة السياسية، (بيروت : المؤسسة العربية ، 2004).
3. عبد الوهاب الكيالي واخرون, الموسوعة السياسية ,ج6, ط3, (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر, 1995).
4. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء 1842-2012 سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال 170 سنة ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، 2012).
5. عدنان فحص ، السيد موسى الصدر السيرة والفكر ، 1969-1975 ، (بيروت : دار الفكر العربي ، 1996).
6. مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، موسى الصدر والخطاب الانساني ، (بيروت :مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، 2009).
7. مؤتمر كلمة سواء السادس ، حوار الحضارات اجتمعنا من اجل الانسان ، (بيروت :مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، 2001).
8. مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، محاضرات للامام السيد موسى الصدر ، التغيير ضرورة حياتية ، (بيروت :مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، 2011).
9. بلدية صور ولجنة الحقوق للدفاع عن القضايا الوطنية والانسانية والقومية ، سماحة الامام موسى الصدر "وجود وحضور دائم رغم التغييب" ، تقديم نبيه بري ، (صور : مطبعة تكنو برس الحديثة : 2003)
10. مؤتمر كلمة سواء الخامس ، المقاومة والمجتمع المقاوم قراءات في مسيرة الامام موسى الصدر ، (بيروت : مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، 2001)
11. مركز الامام الصدر للدراسات والابحاث ، الاسلام وكرامة الانسان ، (بيروت : مركز الامام الصدر للدراسات والابحاث ، 2009)
12. مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، الدين وحركات التحرر في العالم العربي ، العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام واوضاع الامة الاسلامية اليوم ، ط2 ، (بيروت : مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، 2009).
13. مركز الامام الصدر للدراسات والابحاث ، الجانب الاجتماعي في الاسلام ، ط2 ، (بيروت :مركز الامام الصدر للدراسات والابحاث ، 2009)
14. مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، ابجدية الحوار محاضرات وابحاث للامام السيد موسى الصدر ، ط2 ، (بيروت :مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، 2007)
15. مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، الطائفية والشباب في لبنان ، (بيروت : مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، 2011)
16. مؤتمر كلمة سواء السابع ، الذات والاخر في الاعلام المعاصر ، (بيروت :مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، 2003)
17. مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، حوارات صحفية ، تأسيسا لمجتمع مقاوم ، (بيروت : مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، 2007)
18. موتمر كلمة سواء العاشر ، التنمية الانسانية وابعادها الدينية والاجتماعية والمعرفية ، (بيروت : مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، 2006)
19. مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات ، محاضرات للامام موسى الصدر ، الامام علي انسانية السماء ، (مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات : بيروت ، 2011)
20. مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، تقرير الى المحرومين ، (بيروت : مركز الامام الصدر للابحاث والدراسات ، 2009).

الرسائل والاطاريح

1 . محمد رضيوي فجر محمد المحمداوي ، الازمة السياسية اللبنانية عام 1943 والموقف الدولي منها ، "رسالة ماجستير" ، (جامعة ذي قار : كلية التربية ، 2010).
2.هاني عبيد زيباري ، الإمام موسى الصدر ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في لبنان 1960-1978 "رسالة ماجستير" ، (جامعة البصرة : كلية الآداب ، 2005).

المواقع على شبكة الانترنيت

http://shamseddine.com